إصلاحات ملحة أمام الحكومة الجديدة

■ الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور علي محمد مجور أمامها مرحلة جديدة من التنمية بتحدياتها وأهدافها، وأمامها مرحلة جديدة من الإصلاحات الجوهرية والحيوية والضرورية على طريق استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي الذي بدأ منذ نهاية مارس عام ١٩٩٥، واستكمال الأجندة الوطنية للإصلاحات، بهدف الاستفادة المثلى من المنح والقروض التي حصلت عليها اليمن في مؤتمر لندن في نوفمبر من العام الماضي، والاستفادة من الفرص الاستثمارية التي ستعرض خلال مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية الذي ينعقد في صنعاء يومي ٢٢ و٢٣ ابريل، وصولاً إلى التخفيف من الفقر والحد من البطالة وتوفير فرص العمل وتنويع الاقتصاد الوطني.

■كتب/ جمال مجاهد

تركيز الإصلاحات على ضمان استدامة الاستقرار الاقتصادي وحفز النمو في القطاعات غير النفطية

وتشكل الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية محوراً رئيسياً في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج الحكومات اليمنية المتعاقبة منذ عام ١٩٩٥ وحتى الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور. وأمام الحكومة الجديدة تنفيذ ما تبقى من الأجندة الوطنية للإصلاحات التي بدأ تنفيذها في أوائل العام ٢٠٠٦، وهي مجموعة من الإجراءات المتعددة والطموحة نحو الإصلاح، وذلك عبر التنسيق والدعم من قبل الشركاء الدوليين للتنمية. وكان الهدف العام من هذه الأجندة تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في اليمن. وقد نجم عن هذا الالتزام القوي في تبني الإصلاحات بعيدة المدى السياسية والاقتصادية والمؤسساتية عن فهم واضح من جانب الحكومة بأن هذه الخطوات نحو الإصلاح أمر حيوي في عملية التنمية.

وقال خبراء ومختصون اقتصاديون لـ "الميثاق" إن الحكومة مدركة إلى حد كبير حجم وصعوبة التحديات التي تواجه برامجها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث توجد في اليمن نسبة عالية من الأمية، ومشكلة النقص الحاد في المياه، والانتشار الواسع للسكان على أراضيها، ومعدل النمو السكاني المرتفع وبغالبية سكانية تحت سن ٢٤ سنة، بالإضافة إلى كميات النفط التي توشك على الانحسار من المستوى المثبت من احتياطي النفط. كما أن قضية التنمية في اليمن أمر هام وضروري لتحسين مستوى المعيشة لدى المواطنين في كل من نواحي تخفيف الفقر والاستقرار السياسي، وأيضاً هي قضية محورية في الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين.

وأكدوا أن التنمية الفعالة تتطلب نمواً اقتصادياً عالياً وثابتاً، وأنه يجب على اليمن القيام بتغيير التوجه في اقتصادها نحو القطاعات غير النفطية لمواجهة التناقص في العائدات النفطية، بما يعني التحسين في عملية التنويع لصادراتها، بالإضافة إلى تحسين مستوى القطاعات الاقتصادية ذات المعدلات العالية من العمالة. ويتوقف هذا الأمر وفقاً للخبراء والمختصين الاقتصاديين على مقدرة اليمن على تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص المحلي، بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر عبر تحسين البيئة العامة للأعمال التجارية في اليمن. وبالتالي فإن دعم ومساندة الاستثمار ضروري لتحسين هيكلية الحكم، ومحاربة الفساد وإزالة العقبات القوية التي تعيق الاستثمار والنمو.

وأجمعوا على أهمية تركيز الإصلاحات الاقتصادية في الفترة القادمة على ضمان استدامة الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن حفزها للنمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية والخدمية غير النفطية، وبالذات في القطاعات الواعدة، وفقاً لمحاور أساسية.

وأوضحوا أن تلك المحاور تتمثل في ضمان استمرار وتيرة الإصلاحات وبما يؤدي إلى تعزيز وتقوية الاستقرار والتثبيت الاقتصادي وضمان استدامته، خاصة ضمان الظروف والمناخات المناسبة لتنفيذ كافة الإصلاحات الهيكلية المختلفة بما في ذلك تطبيق أجندة الإصلاحات الوطنية، وإتباع سياسات مالية ونقدية متناسقة تسهم في حفز النمو الاقتصادي ومعالجة الآثار السلبية وبالذات البطالة والفقر، وتعزيز بيئة الاستثمار بغرض إتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليؤدي دوره الاقتصادي والتنموي. إلى جانب استمرار عملية تطوير وتحديث التشريعات المالية، ومراعاة البعد الاجتماعي عند اتخاذ الإجراءات الإصلاحية.

واعتبروا أن أهمية الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية تنبع من أهدافها الساعية إلى جني فوائد الاستقرار والتثبيت الاقتصادي وترسيخه وضمان استدامته من ناحية، ورفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونته من ناحية ثانية، كما تساهم في زيادة مرونة الاقتصاد وفي مقدرته على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية، وبالتالي التقليل من أثرها على التضخم واختلال ميزان المدفوعات، حيث إن عدم المرونة على المستوى الجزئي يحد من أداء الاقتصاد الكلي.

النمو المستدام

وتتسم المرحلة القادمة من الإصلاحات بتزامنها مع صعوبات فنية وإدارية وتنظيمية واقتصادية، وتكمن هذه الصعوبة في عدة أمور، يأتي في مقدمتها العوامل الفنية الحاكمة للإصلاحات، حيث اعتمدت المرحلة الأولى من الإصلاحات ١٩٩٥ ـ أكتوبر ٢٠٠٠ بشكل أساسي على التدخل المباشر عن طريق القرارات والإجراءات التي اتخذتها إدارياً، في حين أن المرحلة الثانية والمرحلة القادمة من الإصلاحات تستند في نجاحها بالدرجة الأولى على مدى استجابة الفاعلين الأساسيين في المجتمع لتدخل الدولة غير المباشر القائم على الحوافز والإعفاءات والتخطيط التأشيري، ويأتي في مقدمة هؤلاء الفاعلين القطاع الخاص. كما أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي لصندوق النقد والبنك الدوليين لا يمتلك بطبيعته رؤية محددة وواضحة المعالم لكيفية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تهتم برامجها التصحيحية بتحديد السياسات والإجراءات والتدابير التي تهيىء الاقتصاد الوطني للانطلاق والنمو فقط الأمر الذي يتطلب من الحكومة اليمنية ضرورة امتلاك رؤية ذاتية محددة وواضحة المعالم لكيفية الانطلاق للنمو الاقتصادي وكذلك الآليات التي سيتم الاستعانة بها للانتقال من مرحلة الإصلاح الاقتصادي والمالي إلى مرحلة النمو المستدام.

إستراتيجية شاملة

ورأى الخبراء والمختصون الاقتصاديون أنه وفي إطار الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠ فإن نجاح الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية تتطلب الأخذ في الاعتبار وضع إستراتيجية شاملة ومتكاملة لبرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري تحتوي كافة جوانب عملية الإصلاح وتلم بكافة مكوناته المشتتة، وبحيث تتضمن هذه الإستراتيجية إلى جانب البرامج والسياسات والمشاريع، الإجراءات والخطوات التنفيذية والمؤشرات المتعلقة بها، وبحيث تكون محددة بوضوح ومجدولة زمنياً، وكذلك الجهات المسئولة وطبيعة مسئولياتها ومهامها واختصاصاتها "أدوارها" والعلاقة فيما بينها البين من ناحية، وأدوار القطاعات أو الإدارات المعنية في كل وزارة وجهة معنية وذات علاقة بعملية الإصلاحات ومكوناته من ناحية أخرى. فضلاً عن إصدار برامج الإصلاحات القطاعية في وثائق رسمية، والعمل على نشرها وتوعية القيادات العليا والوسطى المعنية بتنفيذها، وتحديد مهامها ومسئولياتها بدقة ووضوح وشفافية. وسوف تساعد هذه الوثائق مسئولي الدولة والقيادات الوسطى للجهاز الإداري للدولة وموظفيه في استيعاب وفهم أهداف وأبعاد ومكونات هذه الإصلاحات، وبالتالي تحديد وإدراك طبيعة مسئولياتهم الجديدة. ذلك أن عدم وجود مثل هذه الوثائق قد ساهم في خلق صورة غير واضحة وضبابية حول طبيعة الدور الاقتصادي والاجتماعي والإداري للدولة، الأمر الذي أدى إلى ضعف إجراءات وتدابير الإصلاحات الاقتصادية وزاد وعمّق من الآثار والنتائج السلبية وفي الوقت نفسه ساهمت في إضعاف آثار النتائج الإيجابية التي تحققت في ظل البرنامج. ويشكل عدم فهم الدولة لطبيعة دورها الجديد وعلى كافة المستويات إحدى العقبات البارزة أمام الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وأمام القطاع الخاص.

تعزيز الثقة

وأشاروا إلى أن من بين المتطلبات اللازمة لنجاح الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية تعزيز الثقة في السياسات الاقتصادية والاستثمارية، حيث أن الثقة في هذه السياسات واتساقها بالاستقرار النسبي تمثل أهم عوامل تحريك النشاط الاقتصادي والتجاري والخدمي في أي بلد، وقوة دفع كبيرة لعملية التنمية والتخفيف من الفقر. في المقابل فإن إتباع أسلوب التجربة والخطأ في السياسات الاقتصادية والاستثمارية يعد من أهم العوامل المعوقة للتنمية والاستثمار.

كما يرتبط نجاح الإصلاحات بانتهاج أسلوب المواجهة والحلول الجذرية من خلال إتباع سياسات وإجراءات اقتصادية واجتماعية شاملة وواسعة. إلى جانب إنشاء آلية مؤسسية تختص بمراقبة ومتابعة تنفيذ سياسات ومشاريع وإجراءات الإصلاحات المختلفة، الأمر الذي يعمل على ديناميكية عملية الإصلاح ومكوناتها، بحيث يمكن تطويرها بشكل مستمر وفقاً لما يستجد من متغيرات.. وأكدوا على الحاجة إلى إيجاد آليات وقنوات مؤسسية مع مجلس النواب، وبالذات مع اللجان ذات العلاقة بالشئون الاقتصادية والمالية تساعد على تسهيل إجراءات إصدار القوانين وإقرارها، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها تنظيمات رجال الأعمال والقطاع الخاص واتحادات العمال والمزارعين.

وشددوا على ضرورة الحرص على خلق تأييد شعبي حقيقي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري من خلال مراعاة البعد الاجتماعي وتوزيع تكاليفه الباهظة بصورة عادلة، وتوافر الشفافية والمصداقية لدى متخذي القرار الاقتصادي والسياسي في البلاد، وكذلك لدى أجهزة الإعلام الرسمية والجهات المختصة بإصدار الإحصاءات والبيانات الرقمية. بالإضافة إلى تقوية الدور الإعلامي الشامل لدعم عملية الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري والتوعية بأهمية دور القطاع الخاص الاقتصادي والاجتماعي.

تنظيم المناقصات والمزايدات

ومن المقرر أن يبدأ مجلس النواب مناقشة مشروع القانون الجديد للمناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية الذي تمت إحالته إلى لجنة مختصة لدراسته وتقديم تقرير عنه. ويأتي مشروع القانون الجديد ضمن مجموعة من التشريعات التي تهدف في الأساس إلى إصلاح القطاع الاقتصادي والتجاري وتحسين أجواء الاستثمار، وفي ذات الوقت تحد من التصرفات الخاطئة والمخالفة وتعمق مبدأ الشفافية والمشاركة الشعبية وتعمل كمنظومة واحدة لسد منابع الفساد بكافة أشكاله. ويشكل مشروع القانون أحد المفاصل المهمة في أجندة الإصلاحات الوطنية التي تنفذها الحكومة، وأحد المتطلبات الملحة لضمان استخدام الموارد المالية بما فيها المنح والقروض التي حصلت عليها اليمن في مؤتمر المانحين.

وأشارت المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية المقدمة من الحكومة، حصلت عليها "الميثاق" إلى أن إيجاد إطار قانوني ينظم المناقصات والمزايدات يكتسب أهمية كبيرة في الواقع العملي نظراً لطبيعة تلك المناقصات والمزايدات سواء من حيث المتعاملين بها أم القائمين عليها، أو بالنظر إلى الأموال الطائلة التي تنفق في المشاريع التي تتم بموجبها أيا كانت مستوياتها أو نشاطاتها. ولهذا يجب وفقاً للمذكرة الإيضاحية أن يكفل الإطار القانوني المنظم لها الضمانات التي تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة بين المتنافسين في المناقصات والمزايدات بين خلال شفافية وضبط الإجراءات المتعلقة بها، وتعزيز استقلالية القائمين عليها وحظر اي تدخل قد يؤدي إلى الإخلال بتلك الاستقلالية والحيادية.

ويهدف ذلك الإطار أيضاً إلى حماية المال العام وذلك من خلال تحديد إجراءات تلك المناقصات أو المزايدات بشكل دقيق حتى لا يؤدي ضعف تلك الإجراءات أو عدم كفايتها إلى جعلها مدخلاً كبيراً للفاسدين والمفسدين من ضعاف النفوس، خاصة في ظل عدم وجود جهة رقابية مستقلة تعنى بالرقابة على تلك المناقصات والمزايدات. ومن ناحية أخرى فإن التشريعات ليست مقصورة بزمن معين فهي بحاجة إلى التطوير والتعديل والتحديث لمواكبة التطورات التي تحدث كل يوم في كافة المجالات.

وأكدت المذكرة أنه لتحقيق تلك الأهداف فقد حرصت القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية على أهمية إعادة النظر في قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم ٣ لعام ١٩٩٧، وتضمينه في البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس، والمصفوفة الوزارية التنفيذية للبرنامج الانتخابي ولمواكبة التطورات التي حدثت منذ إصداره، وفي ذات الوقت تلبية المتطلبات التي أفرزها صدور قانون السلطة المحلية في عام ٢٠٠٠، كما أن إعادة النظر في قانون المناقصات النافذ تأتي استجابة لتوصيات مجلس النواب بهذا الخصوص. وقالت إنه استناداً إلى كل ما تقدم فقد قامت الحكومة بإعداد مشروع قانون للمناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية بديلاً عن القانون السابق، وقد بذلت في سبيل إعداد ذلك المشروع الكثير من الجهود والدراسات وتمت الاستفادة أثناء إعداده من تجارب وخبرات الآخرين في هذا المجال حتى خرج بصورته النهائية.

ضوابط والتزامات

وأهم ما يميز مشروع قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية أنه تفادى جوانب القصور التي ظهرت منذ العمل بالقانون النافذ حتى الآن، ومواءمة نصوصه مع التغييرات التي أفرزها صدور قانون السلطة المحلية، والشفافية والاستقلالية في عمل لجان المناقصات سواء الأدنى أو اللجنة العليا للمناقصات وذلك من حيث ممارستها لعملها أو حياديتها واستقلاليتها أو شروط شاغليها وآلية تعيينها. بالإضافة إلى وضع آلية للرقابة على المناقصات من خلال إنشاء هيئة مستقلة ومحايدة يشترك في إدارتها القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بما يضمن توسيع مجال المشاركة الشعبية في الرقابة والحفاظ على المال العام، وإقرار فصل خاص يعنى بالشكاوى والتظلمات التي قد تقدم من المتناقصين أو المتزايدين وتحديد آلية البت في تلك الشكاوى والتظلمات. كما يتميز المشروع بتضمينه مجموعة من الضوابط والالتزامات والمحاذير التي يجب على المشمولين بأحكام هذا القانون مراعاتها في أية مرحلة من مراحل إجراء المناقصات والمزايدات.

ويحتوي مشروع القانون الذي وافق عليه مجلس الوزراء بقراره رقم ٣٨٩ لعام ٢٠٠٦، على ١٠٩ مواد موزعة على عشرة فصول.

ويهدف القانون الذي حصلت عليه "الميثاق" إلى العدالة والمساواة بين المتنافسين في المناقصات والمزايدات، والنزاهة والشفافية وضبط الإجراءات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات والمخازن، والكفاءة الاقتصادية في أعمال المناقصات والمزايدات، وكذا الإشراف والرقابة على أعمال وإجراءات المناقصات والمزايدات والمخازن وذلك لضمان سلامتها للحفاظ على المال العام والمصلحة العامة.

وتسري أحكام القانون على دواوين عموم الوزارات، والمؤسسات العامة والهيئات والمصالح والصناديق المتخصصة ومختلف الجهات في السلطة المركزية وفروعها في وحدات السلطة المحلية وغيرها من الجهات التي تتضمنها الموازنة العامة للدولة، والوحدات الإدارية للسلطة المحلية، ووحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي، والجهات ذات الموازنات المستقلة والملحقة.

كما تسري أحكام القانون فيما لم يرد به نص خاص على الجهات التي تتضمن في قوانين إنشائها قواعد وأحكام ونظم خاصة بها، وفي حالات الشراء والتوريدات والمقاولات التي تتم بموجب اتفاقيات القروض والمنح المصادق عليها لا تسري عليها أحكام القانون إلا إذا نصت تلك الاتفاقيات على ذلك.

هيئة عليا للرقابة

وتنشأ بموجب القانون الجديد هيئة عليا مستقلة تسمى الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون لها الاستقلال المالي والإداري وتخضع لإشراف رئيس الجمهورية. ويكون مقر الهيئة في العاصمة صنعاء ويجوز إنشاء فروع لها في المحافظات. وتدار الهيئة العليا عن طريق مجلس إدارة مكون من رئيس وثمانية أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية، وهم سبعة يختارهم رئيس الجمهورية من بين قائمة تتضمن أربعة عشر شخصاً يرشحهم مجلس الشورى ممن تتوفر فيهم الشروط القانونية، على أن يكون من بين المختارين ثلاثة أشخاص يمثلون منظمات المجتمع المدني، واثنين من القضاة الحاصلين على درجة قاضي محكمة عليا يرشحهم مجلس القضاء الأعلى. وتكون مدة العضوية في مجلس الإدارة أربع سنوات.

وتتولى الهيئة العليا بحسب القانون ممارسة عدة مهام واختصاصات منها الرقابة على أعمال المناقصات والمزايدات ودراسة التقارير المرفوعة إليها من لجان المناقصات العامة في كافة الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون عن أنشطة المناقصات والمزايدات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها طبقاً لأحكام القانون واللائحة والقوانين النافذة الأخرى، واقتراح تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات ومراجعة السقوف المالية لكل مستوى من المستويات بالتنسيق مع الجهات المختصة ورفعها إلى مجلس الوزراء، وإعداد برامج تدريب وتأهيل لرؤساء وأعضاء لجان المناقصات والكوادر المساعدة لهم بالتنسيق مع اللجنة العليا.

كما تتولى الهيئة أيضاً "دراسة الشكاوى والتظلمات المرفوعة من المتناقصين والمتزايدين واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها طبقاً لأحكام القانون واللائحة، واقتراح الإرشادات والتعليمات والتوجيهات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات وفقاً لأحكام القانون ولائحته ورفعها لمجلس الوزراء للموافقة عليها وتعميمها على كافة لجان المناقصات على المستويين المركزي والمحلي ويجب على تلك اللجان العمل بها، وتكليف فرق متخصصة للقيام بزيارات ميدانية تفتيشية إلى الجهات الخاضعة لأحكام القانون في أية مرحلة من مراحل المناقصة أو المزايدة للتحقق من سلامة إجراءاتها، ولهذه الفرق الحق في الحصول على كافة المعلومات والوثائق التي تمكنها من أداء مهمتها، ورفع تقارير دورية عن نشاطها إلى رئاسة الجمهورية". وتؤدي الهيئة العليا مهامها واختصاصاتها باستقلالية وشفافية وحيادية كاملة ولا يجوز لأية جهة التدخل في شئونها بأية صورة كانت، ويعد مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون. وبحسب القانون يكون للهيئة العليا مكتب فني يتولى تنفيذ المهام الفنية والإدارية للهيئة يتكون من موظفين وفنيين من ذوي الخبرة والكفاءة والتأهيل في مجال المناقصات والمزايدات، وتحدد اللائحة التنظيمية للهيئة مهام المكتب واختصاصاته وتصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض من رئيس مجلس الإدارة بعد موافقة مجلس الإدارة. ولا يجوز للعاملين في الهيئة العليا الجمع بين عملهم في الهيئة وأية وظيفة عامة أو خاصة.

لجنة مستقلة

كما تنشأ بموجب القانون الجديد أيضاً لجنة مستقلة تسمى اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون لها الاستقلال المالي والإداري وتتبع رئيس مجلس الوزراء.

وتشكل اللجنة العليا من رئيس وأربعة أعضاء يصدر بتعيينهم قرار جمهوري بناءً على عرض من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء. وتكون مدة العضوية في اللجنة العليا أربع سنوات. ولا يجوز الجمع بين عضوية اللجنة العليا وأية وظيفة عامة أو خاصة.

وتتولى اللجنة العليا فيما يتعلق بالمناقصات والمزايدات التي تندرج قيمتها ضمن صلاحيتها المالية والمرفوعة إليها من قبل لجان المناقصات في دواوين عموم الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والمصالح والأجهزة المركزية الأخرى ولجان المناقصات المحلية في المحافظات وأمانة العاصمة عدة مهام واختصاصات، منها إقرار وثائق المناقصات والمزايدات بعد التحقق من كفاية المواصفات الفنية وسلامتها وإصدار الموافقة عليها قبل طرحها للمتناقصين أو المتزايدين، وتكليف ممثلين عنها لحضور أعمال لجان فتح مظاريف المناقصات والمزايدات، ودراسة ومراجعة نتائج أعمال التحليل والتقييم من مختلف النواحي الفنية والمالية والقانونية والتوصيات المرفوعة إليها بعد إجراء المناقصة أو المزايدة. بالإضافة إلى دراسة ومناقشة التقارير الفنية التي يتم رفعها من قبل لجنتها الفنية عن نتائج دراستها ومراجعتها للمواضيع المحالة إليها للدراسة واتخاذ القرارات المناسبة لكل موضوع على حدة..كما تتولى اللجنة العليا إقرار الصيغة النهائية للعقد بعد استكمال إجراءات البت للمناقصات والمزايدات، وتسجيل قراراتها في محاضر رسمية وتبليغ الجهات المعنية بها خطياً ونشرها في صحيفة يومية أو أية وسيلة أخرى مناسبة، ورفع تقارير دورية عن نشاطها إلى مجلس الوزراء والهيئة العليا، والقيام بأية مهام أخرى تكلف بها من قبل مجلس الوزراء وتقتضيها طبيعة مهامها.

وتؤدي اللجنة العليا مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة ولا يجوز لأية جهة التدخل في شئونها بأية صورة كانت، ويعد مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون. وتشكل بقرار من الوزير أو رئيس الجهة لجنة للمناقصات والمزايدات في كل ديوان من دواوين عموم الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة والمصالح والأجهزة المركزية الأخرى برئاسة الوزير أو رئيس الجهة وعضوية أربعة من المختصين في الجهة، وتكون مدة العضوية في اللجنة أربع سنوات. كما تشكل بقرار من أمين العاصمة والمحافظ لجنة للمناقصات والمزايدات في كل فرع من فروع المؤسسات والهيئات العامة والمصالح والأجهزة المركزية الأخرى في أمانة العاصمة والمحافظات برئاسة وعضوية أربعة من الموظفين العاملين في نطاق أي منها بما فيهم مدير الفرع، وتكون مدة العضوية في اللجنة أربع سنوات. كما تشكل لجنة محلية للمناقصات والمزايدات في أمانة العاصمة والمحافظات برئاسة أمين العاصمة/ محافظ المحافظة- رئيس المجلس المحلي، ولجنة محلية للمناقصات والمزايدات في كل مديرية برئاسة مدير عام المديرية-رئيس المجلس المحلي.

وقد قامت وزارة المالية وبدعم من البنك الدولي والحكومة الهولندية بالتعاقد مع الشركة الاستشارية البريطانية "كراون إيجنتس" وذلك بهدف إعداد مشاريع الأدلة الوطنية للشراء والوثائق النمطية ووضع تصور لنظام إدارة المعلومات الخاصة بالمناقصات، وذلك وفقاً لأفضل المعايير المقبولة دولياً بحيث تصبح كمرجعية هامة للعاملين في مجال المناقصات والمزايدات في اليمن وتوفير شفافية كاملة وواضحة سواء عند إعداد وثائق المناقصات أو عند تنفيذ عقود التوريدات أو أعمال الأشغال أو الخدمات الاستشارية، وذلك بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والمنظمات الدولية بحيث يصبح نظام المناقصات والمزايدات في اليمن مستوعباً للمعايير الدولية ومسايراً لها..وتتمثل الأهداف الرئيسية للأدلة الوطنية للشراء في توضيح المعايير والسياسات وتبسيط الإجراءات الواجب إتباعها في كافة الأعمال "شراء السلع، تنفيذ الأعمال، أداء الخدمات" وذلك في الجهات الخاضعة لأحكام القانون واللائحة، وتوحيد الإجراءات في كافة مراحل تنفيذ المناقصات والمزايدات، وضمان توفير الشفافية والمساءلة. فضلاً عن تحسين مستويات الكفاءة والمسئولية، والتطبيق لأفضل الممارسات القانونية والاستفادة من المعايير الدولية المتبعة في هذا الصدد.

أما الأهداف الرئيسية للوثائق النمطية فتتضمن توحيد المفاهيم والمصطلحات والنماذج التي سيتم استخدامها في كافة الجهات الخاضعة لأحكام قانون المناقصات ولائحته التنفيذية وتعزيز الشفافية والعدالة والمساواة وتحقيق منافسة حقيقية للحصول على عطاءات مكتملة ومستجيبة لكافة التعليمات والشروط والمتطلبات وبأقل تكاليف ممكنة. وكذا تسهيل مهمة الجهة في إعداد وثائق المناقصة لكل حالة بما يتوافق مع طبيعة ونوعية العمل المطلوب، واختصار وتخفيض الوقت اللازم لكل من المشتري أثناء إعداد الوثائق، والمورد أو المقاول أو الاستشاري خلال إعداد وتقديم العطاءات.

كما تشتمل أهداف الوثائق النمطية على تسهيل مهمة الجهة أثناء عملية التقييم ومقارنة العطاءات وإرساء العقود وتنفيذ العقود حتى انتهاء مرحلة التسليم النهائي وانتهاء تنفيذ الالتزامات المحددة في العقود.

أولويات

المرحلة المقبلة

الرئيس للحكومة الجديدة: طهروا أنفسكم ومؤسساتكم من الفساد ورئيس الحكومة يصرخ: نقول للفساد يكفي

■ منصور الغدره

■ طهروا أنفسكم ومؤسساتكم من الفساد والفاسدين.. بهذا بدت مهام ومسئوليات الحكومة الجديدة- حكومة المؤتمر الشعبي العام- واضحة المعالم والأهداف والتوجهات إضافة إلى القضايا التي تضمنها البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية ومصفوفته التنفيذية والتوجهات العامة للخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرنامجها الاستثماري وكذلك استراتيجية التخفيف من الفقر..

التنفيذ الجاد من قبل حكومة الدكتور علي مجور وتحقيق الطموحات التي تحملها هذه الخطط والبرامج والمصفوفات معناه الانتقال باليمن والقفز به إلى مصاف الدول المتقدمة، وتحقيق ذلك ليس بمعجزة على الحكومة الجديدة إذا ما هي أوفت بالتزامها الذي قطعته على نفسها.. وفي الوقت نفسه لن تكون مهمة الحكومة بالأمر الهين، خاصة وأن أغلب تلك القضايا والمشاكل التي أصبحت اليوم معضلة تؤرق الحياة العامة للمواطنين وتعيق التنمية في اليمن، بل انها قد أمست جزءاً من ثقافة غالبية المجتمع اليمني، وشبه عمل مؤسسي في الجهاز الإداري للدولة.

وإذا ما أرادت حكومة مجور التغلب على كل تلك المعضلات يتوجب عليها أن تدرك أهمية المرحلة المقبلة حيث أن كل الخيارات والاحتمالات والفرص التي كانت مطروحة أمام الحكومات السابقة قد استنفدت، ولم يعد هناك وقت للانتظار، بل ان تحرك وخطوات الحكومة ستكون تحت المجهر ترصدها عيون الجماهير وعدسات المنظمات والهيئات الرقابية والشعبية، وإن أرادت أن تنجو بنفسها من سهام العيون فعليها أولاً أن تفي بما قطعه رئيسها على الملأ أن حكومته ستعمل بروح الفريق الواحد والمتجانس والمسئولية الجماعية، وهذا مهم لنجاح حكومة مجور في عملها والتنفيذ الصادق والجاد للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، وقبل كل شيء يتوجب على الفريق الحكومي الجديد أن يطهروا أنفسهم ومؤسساتهم من الفساد، فإذا ما طهروا ونقوا عقولهم ونواياهم ونظفوا أيديهم وأقدامهم وماكلهم ومشربهم ومؤسساتهم من الفساد وشبهاته فإن المهمة ستكون بالتالي ميسرة والعمل مثمر وناجح، وهو ما سيترتب عليه الحكم على الحكومة إن كانت ناجحة أم فاشلة..

صحيح ان الطريق ليس مفروشاً بالورد أمام الحكومة الجديدة، وإنما المهمة صعبة لكنها تحتاج إلى تفعيل النوايا الحسنة للوزراء وإعادة الضمير الداخلي لكل وزير ومسئول إلى الخدمة والصلاحية من جديد، وبغير هذا فلن يكون للمؤتمرات والتصريحات الصحافية والخطب الكلامية أي وقع في نفوس وحياة الناس ولا أي أثر إيجابي، وإنما على العكس من ذلك فإن نتائجها ستفعل فعلتها فيما بقي من أمل لديهم ليفقدوا ثقتهم بالحكومة وأية حكومة قادمة..!!

ويكفي أعضاء الحكومة الجديدة ان تسترشد بالقضايا التي تضمنها البرنامج الانتخابي للرئيس وأيضاً الأولويات التي حدد ملامحها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح خلال ترؤسه لأول اجتماع لهذه الحكومة- أمس الأول السبت- حينما أوجب على الحكومة بإعلان حرب شعواء على الفساد والمفسدين، وعلى كل واحد أن يطهر نفسه ومؤسسته أولاً من أي فساد قبل أن يتحدث عن الآخرين، وان يكون كل واحد من المسئولين رقيباً على نفسه ويؤنب نفسه وضميره عن اي تصرف أو إجراء مخالف للنظام والقانون..

الرئيس أراد أن يلفت رئيس وأعضاء الحكومة الجديدة لأن يعلنوا حرباً شعواء على الفساد والمفسدين أولاً قبل الشروع في تنفيذ البرنامج التنموي لحكومتهم، وان القضاء على الفساد والمفسدين هو الأهم وقضية رئيسية تسبق أولوياتهم، بل انه المهمد والمعبد طريق الحكومة حتى لاتعثر خطواتها..

كما ان فخامة الرئيس قد حدد في كلمته للحكومة ملامح المرحلة المقبلة وأولوياتها في أحد عشر محوراً رئيسياً لقضايا جوهرية يجب على الحكومة إنجازها في المرحلة المقبلة، والتي من أهمها تشجيع الاستثمار، ومضاعفة قدرة توليد الطاقة الكهربائية وإيجاد شبكة الطرق والاتصالات وإنشاء المشاريع الاستراتيجية لخلق فرص عمل للمواطنين واستيعاب العمالة اليمنية وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين وتثبيت الأسعار ومكافحة الغلاء والاهتمام بالصحة العامة من خلال تحسين أداء المستشفيات، وتطوير وسائل الإعلام بمختلف أنواعه وإنتماءاته وتوجهاته، وإنجاز التشريعات والقوانين اللازمة، بالإضافة إلى المضي قدماً في الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية..

بالتأكيد هذه قضايا مهمة يجب ان يتضمنها البرنامج الحكومي لعمل الحكومة الجديدة، والذي أكد الدكتور علي مجور أن حكومته ستنجز برنامجها خلال أسبوع، وان برنامج حكومته سيسترشد بتوجيهات الرئيس وبرنامجه الانتخابي، مؤكداً ان برنامج الحكومة سيتضمن كافة البنود والإجراءات التي تحددت في البرنامج لكنها مفصلة بدقة وبالأرقام، بل انه سيتم إلزام كل وزارة بإعداد برنامج تفصيلي لكافة القضايا..

ولم يكن سرطان الفساد هم الرئيس وحده وإنما هو كذلك لدى رئيس الحكومة الجديدة.. حينما قال: ستكون أولوياتنا المطلقة بافخامة الرئيس هي مكافحة الفساد ومكافحة البطالة من خلال تشجيع الاستثمار واعطائه عناية خاصة لخلق بيئة استثمارية مناسبة وإزالة العوائق التي تعيق الاستثمار..

وعاد وأكد بقوله: سنسعى لمكافحة الفساد بالتعاون مع كافة الهيئات والمؤسسات المختلفة في الدولة، بل اننا سنفعل كافة التقارير التي تقدم من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة..

وقال: ولن نسمح على الاطلاق لأية عملية فساد قادمة، وسنفعل تقارير الرقابة والمحاسبة وسنحيلها مباشرة إلى نيابة الأموال العامة ليردع كل من يمارس الفساد..

مجور يعلن بأعلى صوته: نقول للفساد يكفي.. نقول للفساد يكفي..

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده الدكتور علي محمد مجور عقب أدائه وحكومته اليمين الدستوري قال: سيتم إحالة أية قضية فساد إلى الجهات القضائية المعنية للنظر فيها واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها إلى جانب التطبيق الصارم لمبدأ الثواب والعقاب على الجميع.. إنها حكومة الحرب على الفساد.. وإعلان الحرب الشعواء على